عرض كتاب (العنف السياسي في العراق المعاصر دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية)

للكاتب د. ناظم نواف إبراهيم
صادر عن مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية (بيروت -بغداد)
ودار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت) ٢٠١٥

عرض: أ.م.د. سداد مولود سبع

يعد هذا الكتاب من الحجم المتوسط، ويتألف من ٣٥٢ صفحة موزعة بين مقدمة وخاتمة، وخمس فصول. لمؤلفه استاذ النظم السياسية المساعد الدكتور ناظم نواف إبراهيم. بحث في موضوع على غاية في الأهمية في ظل زخم ظاهرة العنف السياسيبانواعه واشكاله المختلفة في العراق بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والذي افرز حالة عنف مستمر كانت له تداعيته لاحقا على مسار العملية السياسية الجارية في العراق، وعلى المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. وحاول الكاتب الإجابة على عدة تساؤلات كانت الهدف الأساس الذي بني عليها الهدف من الكتاب تمثلت في التساؤلات التالية:

١- هل لعنف ظاهرة مكتسبه ام طبيعية في العراق؟ وما هي أسبابها ونتائجها؟
٢- تحديد اشكال العنف السياسي في العراقفي ظل الاحتلال الأمريكي؟
٣- وما هدف الولايات المتحدة الامريكية (كمتغير خارجي) من احتلال العراق؟
٤- من هي القوى التي تقف خلف العنف السياسي في العراق؟
٥- مدى تاثير البيئة الإقليمية على الوضع الداخلي في العراق؟ وهل لهذا التاثير تداعيات إيجابية ام سلبية على الداخل العراقي؟

وفي اطار سعيه للبحث في هذا الأهداف تحرى الكاتب لفرض فرضية مفادها: ان الاحتلال الأمريكي من قبل القوت الامريكية وما ترتب عليها من الاستخدام المفرط للقوة

العسكرية بمختلف اشكالها هي صورة للعنف بمختلف اشكاله لم يألفه العراق منذ عقود، والتي كانت بطبيعة الحال لابد ان تترك تداعياتها الواضحة على المجتمع العراق.

تناول الفصل الأول البحث في ظاهرة العنف السياسي والمفاهيم المقاربة معه، تم البحث في الاطار اللغوي لمعنى العنف وفقا لما ورد في اللغة العربية والقواميس الأجنبية، والتي اجتمعت اغلبها على الإشارة الى كل ما يدل على الشدة والقسوة. اما المدلول الاصطلاحي ، فأنه شأن كل العلوم الإنسانية لا يمكن الاتفاق على مصطلح واحد في تحديد المفهوم، كما انه يتسع ويتقلص حسب المدراس الفكرية فمنهم من يحدده بالاطار المجتمعي ومن يعطيه نطاقا أوسع ليشمل النظام السياسي. لكن الكاتب يركن الى تعريف العنف بدلالة الاستخدام او التهديد باستخدام القوة لانجاز اهداف سياسية سواء كانت من قبل الافراد او الجماعة او دولة بشكل سري او علني منظم او غير منظم داخل المجتمع.

ونتيجة لتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى حاول الكاتب تميز العنف السياسي عن الإرهاب، والصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي. وبين الشرعية والمشروعية، والسبب في عمليه المقاربة للتمييز بين اشكال العنف السياسي ومظاهره، فاحد اهم مظاهره هي الحرب او اعمال العنف الداخلية كالاضطرابات او الانقلابات او الثورة او الحرب الاهلية. ويعزى السبب للعنف السياسي الى أسباب نفسية وعصبية او بسبب العدوان او الكبت وغياب الحريات او الظلم او التفاوت الطبقي. اما اشكال العنف فهي تتوزع بين عنف رسمي وغير رسمي وعنف مسوغ واخر غير مسوغ، والعنف الفردي والعنف الجماعي والعنف المباشر وغير المباشر، والثوري والعنف الرجعي والسلبي والعنف الإيجابي، والعنف الظاهر والعنف الخفي.

ينتقل الكاتب الى الفصل الثاني ليبحث في تطور ظاهرة العنفالسياسي في العراق المعاصر، من خلال البحث في المبحث الأول فيالتركيبة الاجتماعية والسياسية في العراق عبر البحث في التكوين القومي، والتكوين الديني والطائفي، وأثر تلك التكوينات على ظاهرة العنف السياسي. ويعود في المبحث الثاني ليبحث بالاطار التاريخي لظاهرة العنف السياسي في

العراق المعاصر عبر التركيز على شخصية الفرد العراقي التي اتسمت بالنزعة الفردية والقسوة والميل الى الحسم بوسائل العنف الدموي، عبر استشهاد الكاتب بوقائع دموية جرت في تاريخ العراق المعاصر سواء خلال الحكم الملكي او خلال الحكم الجمهوري لحين اسقاط النظام السابق في ٩/نيسان/٢٠٠٣.

ولهذا العنف السياسي متغيرات محلية وإقليمية ودولية مؤثرة عليه والذي جاء الفصل الثالث ليبحث في أسبابه، والذي ينطلق فيه الكاتب من العام الى الخاص بالبحث بالمتغيرات الدولية أولا والتي تمثلت بالتغييرات في النظام الدولي وبروز الولايات المتحدة الامريكية على قمة الهرم الدولي، والتي أدت بشكل وباخر الى تصاعد اعمال العنف والذي ازدادت وتيرته بعد احداث ١١/أيلول/٢٠٠١. وتزامنت تلك التغييرات مع الترويج لفرض العولمة على العالم باسره. وأيضا كان للمتغيرات الإقليمية دورا في تصاعد اعمال العنف بالعراق بشكل او باخر،التي كانت محورها احتلال الكويت التي شجعت العداء ضد العراق بسبب خشية دول الجوار من سياسة النظام السابق، كما انه وفر مبررا قوي لدى دول أخرى في استمرار عدائها للعراق وسياساته المرتبطة بالحقبة السابقة لعام ٢٠٠٣.

اما المحور الثالث فقد تناول المتغيرات الداخلية والتي لابد من أن تتأثر بشكل او بأخر بالمتغيرات الدولية والإقليمية، فمنذ حرب الخليج الثانية التي اندلعت بسبب احتلال العراق للكويت وما تركته من اثار دامية ليس على الكويت بل على العراق أيضا لما نتج عنها لاحقا من فرض الحصار على العراق، الذي أصاب المواطن العراقي بشكل مباشر وانهكته ودمرت العديد من القيم المجتمعية في العراق. كذلك فرض مناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب من العراق بسبب تلك الحرب، والتي جعلت العراق ضعيفا، وهو الامر الذي عجل باسقاط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، ليدخل العراق على اثرها بمرحلة أخرى من تاريخه المعاصر، وليواجه أيضا عنفا سياسيا من نوع اخر، في ظل تحديات عديدة يرى الكاتب في الفيدرالية ومسالة كركوك اهم تلك التحديات. وان كان العراق يواجه تحديا اهم متمثلا بارتفاع نسبة العنف بسبب ارتفاع أسبابه.

وهذا ما حاول الكاتب البحث فيه بالفصل الرابع من خلال تناول موضوع الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق واثره في تزايد ظاهرة العنف السياسي، والتي انطلق الكاتب من سياسة الولايات المتحدة قبل العام ٢٠٠٣، وبعدها. فقد وصف سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في مرحلة ما بعد اخراج القوات العراقية من الكويت بالضغط السياسي والعسكري، والحقيقة انها من وجهة نظرنا المتواضعة لم تكن مقتصرة على الجانب السياسي بل كان الجانب الإنساني اكثر أيلاما على العراقيين وتداعياته لازالت شاخصة في ذهنية العراقيين لحد الوقت الراهن.

وقد استطرد الكاتب في البحث في مراحل التدخل الأمريكي في العراق بعد العام ١٩٩١، عبر توظيفه لاكثر من أداة، لاسيما الأمم المتحدة التي كانت المظلة التي مرر من خلالها كل القرارات، وازدادت شدة الضغط الامريكي على العراق بعد احداث ١١/أيلول وإيجاد الولايات المتحدة الامريكية صلة بين العراق والإرهاب العالمي فضلا عن تأكيد الولايات المتحدة عن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وتبعاها زيارات مكوكية من قبل ممثلين الأمم المتحدة للعراق تناول خلالها الكاتب بالتفصيل اهم القرارات الأممية بهذا الشأن. وصولا لاحتلال العراق والتي انتقل الكاتب ليبحث في الأسباب المباشرة للولايات المتحدة الامريكية في الحرب على العراق والتي هي جزء من سياستها الجديدة في إدارة النظام الدولي، ويركز الكاتب على هدفين مهمين الأول النفط لما يمثله من ركن مهم في استراتيجيتها لحفظ الطاقة ، والهدف الثاني الحفاظ على امن إسرائيل. لينتقل بعدها الكاتب الى فقرة أخرى تبحث في نتائج الحرب على الداخل العراقي والذي ركز فيه على جملة من النتائج المباشرة والمتمثلة بفراغ القوة الذي عاشته البلاد في الأيام الأولى لسقوط النظام السياسي والذي أدى الى ظهور قوة القوى التقليدية ممثلة بالقبائل ورجال الدين في تأدية دور بديل عن دور الدولة، ولاسيما وان تلك القوى وجدت العديد من المؤيدين لها في المجتمع العراق الذي هو أصلا كان/ ولايزال يعاني من أزمات عدة أدت انهاكه. كذلك افرز هذا الوضع انتشار السلاح بشكل مفرط بين صفوف المجتمع العراقي بسبب عمليات السلب والنهب التي طالت

معسكرات الجيش السابق، كذلك برز انتشار العديد من الجماعات الإرهابية، كما نجحت الولايات المتحدة في تكريس الطائفية السياسية وتكريس التباين القومي في المجتمع العراقي. كما افرز هذا الوضع على تدمير التراث الثقافي للعراق بسبب تدمير المجرمين المكتبة الوطنية واحرقوا ونهبوا المتحف الوطني كما دمروا العديد من الابنية التاريخية، فضلا عن تدمير البنى الاقتصادية.

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا، وهنا ينتقل الكاتب الى الفصل الخامس من كتابه الذي يبحث فيه بين مسار العملية السياسية والعنف السياسي في ظل الاحتلال، ليتناول في القسم الأول مسار العملية السياسية في العراق والتي ارست الولايات المتحدة اركان النظام السياسي العراقي الجديد، بعد صدور قرار مجلس الامن المرقم ١٤٨٣، والذي منح الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة حق إعادة الاعمار والاسهام بالعملية السياسية بتشكيل حكومة عراقية معترف بها دوليا، وينص القرار على انشاء صندوق للتنمية في العراق تتم صرف عائداته تحت اشراف سلطة الاحتلال وبالتنسيق مع الإدارة العراقية المؤقتة، وحدد القرار مدة صلاحية سلطة الاحتلال ١٢ شهر. فقد عملت سلطة الائتلاف المؤقتة على إعادة بناء النظام السياسي الجديد للعراق في محاولة لإرساء أسس الديمقراطية على المستوى المحلي (المجالس المحلية)، وعلى المستوى الوطني (الجمعية الوطنية)، ومن ثم شرع ببناء دستور عراقي جديد. خلالها تم البحث في الحكومات الانتقالية المتتالية، وأول حكومة منتخبة تشكلت برئاسة نوري المالكي في مايو/٢٠٠٦ (وهي الحدود الزمانية للكتاب).

وانتقل الكاتب ليبحث في تصاعد اعمال العنف وما تلاها من تدهور الوضع الأمني في العراق عبر تقديم مؤشرات عن مدى تصاعد اعمال العنف خلال الأعوام الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ليقدم فيها عدد الضحايا من العراقيين، فضلا عن الامريكان الذين قتلوا في العراق خلال تلك المدة، ليعرج بعدها على العنف الذي اندلع في بداية العام ٢٠٠٦، والذي استمر لنهاية العام ٢٠٠٧، ويقدم لنا شرحا تفصيلا عن أسبابه باستعراض كافة الجوانب السياسية والمذهبية الكامنة خلفه.

لينتقل في المحور الأخير من هذا الفصل الى قضية مهمة وهي المصالحة الوطنية التي تعالت الأصوات السياسية والاجتماعية –في حينه–للمطالبة في انجاحها، ويستعرض خلالها مفهوم المصالحة في اللغة والاصطلاح والتي قدم الكاتب مفهوما جامعا للمصالحة عرفه بانه إدراك كرامة الضحايا التي طال تجاهلها وتعيد قدرة الفرد على التمسك وتدبير الذات في المستقبل والقدرة على العيش الى جانب الاخر ومعه. ويذهب الكاتب الى البحث في المصالحة في الفكر الإسلامي والفكر المسيحي، لينتقل بعدها الى مبادرة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي للمصالحة الوطنية عبر تقديم نص المبادرة. ويؤكد الكاتب ان المصالحة الوطنية لن يكتب لها النجاح دون العمل على تفكيك أسباب العنف السياسي ويسوق هنا مجموعة من الاليات والوسائل للحد من اسباب العنف السياسي في، وتاتي في مقدمتها القضاء الإرهاب والجماعات المسلحة، والقضاء على ظاهرة الفساد الإداري واعلاء قيمة المواطنة العراقية والقضاء على المحاصصة، وكل تلك الوسائل تملك البيئة العراقية القدرات والامكانيات للشروع بتحقيقها للنهوض بالعراق مجددا، لكن تبقى مشكلة العنف والإرهاب العابر للحدود المصدر الأهم في استمرار ظاهرة العنف السياسي، والتي يختتم الكاتب كتابه من حقيقة مهمة وهي ان العنف هو حالة شاذة وفريدة من نوعها في تاريخ الإنسانية، وهي ظاهرة قابلة للأفول، وهذا ما يتوقعه الكاتب في خاتمة كتابه الذي يرى فيه تراجع وانحسار العنف السياسي هو المشهد المستقبلي للعراق في المدى المنظور.